

السلطة في الأسرة الجزائرية: نحو التوافق أم التناقض البنيوي؟

أ/ عمر داود

قسم العلوم الاجتماعية

جامعة ابن خلدون - تيارت-

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى رصد محدّدات العلاقة بين ما نصطلح على تسميته بالسلطة في الأسرة الجزائرية وبنيتها الاجتماعية الشاملة، وذلك استناداً إلى انفتاح النّسق الأسري على العوالم الخارجية، وطبيعته الديناميكية التي فرضت عليه جملةً من التغيرات التي مست أشكاله ووظائف عناصره وأدوارهم ونظامه التراتبي...، وجعله يواجه القيم والعلاقات والتمثيلات والقواعد المؤطرة للبنية الاجتماعية الجزائرية، ما خلف حالاتٍ من التلاقي والتصادم بممارسات تتأرجح بين مواقف موروثة وأخرى مجدّدة.

الكلمات المفتاحية: البنية - الأسرة - الأسرة الجزائرية - السلطة الأسرية - الهيمنة الذكورية.

Résumé:

Le but de cet article est d'examiner les déterminants de la relation entre ce qu'on appelle l'autorité dans la famille algérienne et sa structure sociale globale, basant sur l'ouverture du Système familial sur le monde externe et sa nature dynamique qui a provoqué un ensemble de changements au niveau de ses formes, les fonctions de ses éléments, et leurs rôles, et son ordre hiérarchique..., Ce qui fait cette famille algérienne contemporaine affronte les valeurs, les relations, et les représentations et les règles qui encadrent la structure sociale algérienne, et provoque des situations entre le consensus et la contradiction, et des pratiques oscillent entre des attitudes héritées et renouvelées.

Les mots clés:

Structure - Famille - Famille algérienne - Autorité familiale - Domination masculine.

توطئة:

تعتمد المقاربات البنيوية على ربط الفعل الاجتماعي بالمنظومة المجتمعية المغلقة التي يسودها الترابط الداخلي المحكم، فتقود بذلك الأفراد إلى التفكير والتصرف على النحو الذي ترسخه في لا وعيهم على شكل ترابطات وعلاقات باطنية وقواعد وتمثيلات جماعية تؤدي دوراً هاماً في صياغة الزّاهن الاجتماعي بصفة عامّة، والواقع الأسري على وجه الخصوص بتشكيل المستوى المتجذّر في الممارسات الأسرية؛ وذلك بتوجيه السلوك ونسج الأدوار والمعايير الضابطة لطبيعة العلاقات الأسرية بفضل ترسيخ التراتبية السلطوية بين عناصرها وتبويرها، واعتبارها من المواقف الراسخة في أعماق الذات الاجتماعية.

وبمرور المجتمع الجزائري بمراحل وأحداث تاريخية متعاقبة، وتحولات ملموسة يمكن معاينتها على السطح كاتساع مجال الحراك الجغرافي والمهني، وتبدل النمط الإنتاجي، وبروز هويات متطلّعة Des identités émergentes بفضل انتشار التعليم وتوفر فرص اقتحام الأنثى لفضاءات العمل المختلفة....، نتساءل:

إلى أي مدى يمكن للبنية الاجتماعية التقليدية الجزائرية العمل على كبح كلّ تحوّل للنمط السلطوي الأسري؟ وجعل عناصرها مجرد ركائز لبنيتها، واقتصار وظيفتهم على السّماح للبنية بالتمظهر؟ وهل بإمكان استيعاب - ولو كان عسيراً وثقيلاً - الجزائريين لقيم وتمثلات التحديث ذات المرجعية الغربية تفكيك بنيتهم التقليدية برفض معايير اللامساواة بين الجنسين التي تؤسس للهيمنة الذكورية؟ لا تدّعي هذه الورقة البحثية الإجابة على كلّ هذه الإشكالات المطروحة وغيرها، بقدر ما تطمح إلى استقراء الجوانب الغامضة، ومحاولة فهم أثر الديناميكية السوسيو ثقافية على مجموع القواعد والروابط والعلاقات والتمثلات المؤسسة للبنية الاجتماعية الجزائرية وانعكاسها على نمطها السلطوي الأسري.

1 - البنية الجزائرية ونسقتها الأسري: التّصادم ومحاولات التوافق مع الممارسات الكولونيالية.

يذكر عدّي الهواري أن الأسرة الجزائرية كانت تشكّل المستوى الثالث في التنظيم الاجتماعي بعد القبيلة والعرش، بحيث أنّها كانت تُفوّض سلطات عديدة للقبيلة أو العرش، غير أنّ تراجع هذين التنظيمين بتفكيكهما الاقتصادي والاجتماعي والرمزي خلال الفترة الكولونيالية ساهم بشكل كبير في «انهيار القرابة الاجتماعية، وارتفاع قيمة القرابة الدّموية المباشرة، وأصبحت الأسرة الموسعة بؤرة تتجمع فيها القيم الاجتماعية التقليدية، وصارت من جراء ذلك منقذ المكونات الأخلاقية والدينية في المجتمع»⁽¹⁾، فظهرت بذلك بوادر القطيعة مع البنية التراتبية الاجتماعية السابقة، بتراجع وجاهة أهل "الحل والعقد" من الأعيان وشيوخ القبائل وزعمائها وسلطتهم الرمزية في ترتيب وتسيير الحياة المجتمعية، ما تسبب في تدني مستويات التلاحم القبلي وتراكم الوظائف على الأسرة الموسعة وتمركزت عليها أعباء المحافظة على هويتها وقيمها التقليدية.

واستفاد المعمرّون من هذا التفكك الذي تسببت فيه القوة الكولونيالية، باستحواذهم على أهم الأراضي والعقارات ومصادرة أرزاق الأسر الجزائرية، فلم يعد عمل رب الأسرة الشاق يلي حاجيات أسرته الأساسية، ما دفع بالمرأة إلى الاستزاق ببعض الأعمال المنزلية، وجعل الأطفال يقتحمون عالم الشغل في سن مبكرٍ علّهم يساهمون في سد بعض الحاجيات الأسرية الضرورية.

لقد حاولت الأسرة الجزائرية حينها التوافق مع تلك المستجدات، فكانت خصائصها البنيوية والوظيفية متناسبةً إلى حدٍ ما مع طبيعة المجتمع الجزائري ومجاله الحيوي الرّيفي في الحقبة الاستعمارية؛ إذ تميّزت بكبر حجمها واتّساع بنيتها، بحكم أنّ الفضاء الرّيفي كان يساعدها على توسيع المسكن أفقياً أو تغييره كلّما زاد حجم الأسرة، كما أنّها

كانت تسعى دومًا للاكتفاء الاقتصادي الذاتي وما يترتب عن ذلك من توزيع للأدوار واحتكار الرجل للسلطة الأسرية، وإعطاء الأهمية البالغة للعلاقات القرابية التي تضمن التعاون والتآزر والمناصرة، فيشعر بذلك الجزائري أنه عضو في أسرته ونسقه القرابي أكثر من كونه فردًا مستقلًا.

لذلك، كانت القرارات الأساسية كالزواج والعمل وتربية الأطفال والطلاق والإرث... شأنًا أسريًا، إذ يُعدّ الزواج أهم حدث في الأسرة الجزائرية التقليدية؛ لكونه القاعدة الأساسية في تشكيلها، والمحدد الرئيس لمكانتها الاجتماعية، لذلك فلم يكن يُنظر إلى الزواج مجرد علاقة بين شخصين، بل كان يُعتبر وسيلة هامة لإعادة إنتاج الأسرة وضمان استمراريتها⁽²⁾.

حتى أصبح يشكل الزواج المقرر عائليًا قاعدةً عامة في الجزائر، ومن العيب أن يبدي الشخص المعني بذلك رأيه في الموضوع، فلا يرى الزوج زوجته حتى يحين موعد الزفاف وليلة الدخلة⁽³⁾، ونظرًا لذلك الفصل الصارم بين الفضاءات المخصصة لكلا الجنسين، تتكفل الأم بالبحث عن زوجة لابنها باعتبارها الوحيدة القادرة على الاقتراب من الفتيات وفحصهن حسب المعايير الجسدية والتفسيّة والاجتماعية التي حدّتها طبيعة الحياة الأسرية الجزائرية التقليدية⁽⁴⁾، كاختبار استعداداتهن للطاعة والولاء والصبر والحياء...، ونتيجة لذلك فإنّ أغلب الأسر كانت تفضل الزواج الداخلي بين أبناء الإخوة حتى أصبح سائدًا في الأوساط الجزائرية التقليدية، لأنّه يشكل إلى جانب توفر شرط العذرية، الضمان الثاني لاستمرار قوة الجماعة وتماسكها⁽⁵⁾.

2 - السلطة الأسرية والبنية الاجتماعية السائدة: مبدأ الكشف والحجب.

قد يبدو للوهلة الأولى أنّ مسألة الزواج كانت متوافقة تمامًا مع التمثلات الأبوية المؤطرة للبنية الجزائرية، بحيث تكشف الممارسات الظاهرة خضوعها لسلطة الرجال بحكم سلطتهم الأبوية، وأنّ النساء لا يتحركن إلا لتنفيذ الأوامر، فيتفاوض الرجال فيما بينهم، وتنتظر النساء الإعلان عن الاتفاق، تماشيًا مع القيم الثقافية السائدة، غير أنّ الممارسات المحجوبة تبين لنا أنّ الأمر يختلف عن ذلك تمامًا، إذ أنّ هذا الاتفاق الظاهري لا يعدو أن يكون سوى خاتمة لمسار نسوي معقد وملتوي وخفي، قد تمّ فيه تهيئة البنت معنويًا وماديًا للزواج من قبل أمها، وتفاوضت مع أم الزوج من أجل الاتفاق على قيمة المهر، وعدد المدعويين، وتاريخ التفاوض الرسمي بين الرجال، ومكانه...، ولا يلتقي بعد ذلك الرجال إلا لتبني ما توصلت إليه النساء، ولا يتفاوضون إلا في حدود ما سطرته النسوة⁽⁶⁾، ما يعني أنّ المرأة هي التي تتكفل بنقل النظام الاجتماعي التقليدي عبر الأجيال، وإنعاشه وهي مستترة خلف الجدران، وقد يتجاوز الأمر مسألة الزواج، فتمرر قرارات أسرية مهمّة، وتتحكم في توجيه رأي زوجها وفق رغباتها لامتلاكها طرقًا ملتوية تحوّل لها السيطرة على الرجل، أهمّها الإغراء، والبراءة في إعداد الطعام، فيصبح الطعام الحسن طعمًا لا يُقاوم، ووسيلة للتحكّم في الزوج، وزحزحته من عرشه⁽⁷⁾.

وهو ما أدركه فرنز فانون حينما كتب: «يقوم المجتمع الجزائري على النظام القرابي الأبوي، إلا أنّ النظام الأمومي هو قاعدته الخفية»⁽⁸⁾، وهو ما يعني أنّ المرأة حتى وإن تمكنت من زعزعة السلطة الأبوية، فإنّها تعمل جاهدةً على إخفاء ذلك، وتظاهر بخضوعها للرجل، لأنّ المخيال الجمعي المؤطر للبنية الجزائرية التقليدية يفرض عليها الانقياد والرضوخ لسلطته، فقوة هذا الأخير تكمن أساساً في فرض سلطته عليها وعلى كلّ أفراد أسرته، كما أنّ قيمتها ومكانتها تتحدد وفق ولائها لزوجها وأسرته، ودعمها للقيم التقليدية كالتماسك والشرف، والنسب، والإنجاب...⁽⁹⁾.

فتعمل جاهدةً في تكريس تبعية أبنائها لأسرتهم، وربطهم بالحياة الأسرية التقليدية وقيمها، فلا تذوب ذات الفرد في كيانه الأسري فحسب، بل سيسعى كلّ واحدٍ منهم إلى تقديم صورة إيجابية عن أسرته بمجرد وجود غريب بينهم، وذلك بستر ما من شأنه أن يعبر عن وجود خللٍ داخليّ كالصّراع بين عناصر أسرته، ويظهر الشباب على وجه الخصوص استعدادهم للخوض في الصراع والقتال من أجل حماية شرف أسرهم، حتى يصبح هؤلاء الأفراد رهائن لتلك التبعية المطلقة لأسرهم، وفي ظل عدم وجود مؤسسات تعويضية يُهدد الفرد الطامح إلى نوع من التحرر بعزلة اجتماعية خطيرة، غالباً ما لا تتجاوز حدود التخويف، لأنّ فرضها عليه يُعتبر انشقاقاً داخلياً⁽¹⁰⁾ يمس بسمعة أسرته.

بمعنى أنّ أي تصرف أو قرار مستقل يُعتبر تمرّداً وخروجاً عن الأسرة وتكراراً لجميلها، ومساساً بشرفها، ما يجعل الأفراد غير مسؤولين عن سلوكهم الشّخصي فحسب، بل مكلفين بمراقبة تصرفات كلّ أعضاء أسرهم، وخاصة مسؤولية الذكور عن الإناث، فيمس بذلك أي "انحرافٍ" للبت عائلتها في الصّميم، ومن هنا يمكننا فهم ظاهرة جرائم الشرف والثأر.

3 - السلطة الأسرية وآليات إعادة إنتاجها:

تتميّز قيم الأسرة الجزائرية التقليدية ومعاييرها بالطابع المحافظ؛ فهي شديدة التمسك بأعرافها وتقاليدها وعاداتها، وتُخضع كلّ عناصرها لها دون نقاش أو تطاول عليها، وتعطي أهمية بالغة للعلاقات الدّمويّة والقربانيّة، وتفرض عليهم الخضوع للسلطة الأبوية المطلقة متنقلةً من الجد إلى الأب من بعده، أو إلى الأخ الأكبر في حالة غيابهما، لدورهم الأساسي في الإعالة وإدارة مصادر الإنتاج، بالإضافة لتوفير الأمن والطمأنينة، وهو ما يُبرر تسلطه وهيمنته وإخضاع الجميع لطاعة أوامره وفرض كلمته ورأيه، فيُقال عن الفرد مهما بلغ من العمر أو الجاه: ابن فلان. وتقوم أسس التنشئة في الأسرة الجزائرية التقليدية على أساس الجنس والسن، بحيث يحمل الذكر اسم أسرته ويلزم عليه السّعي لحماية نظامها الاجتماعي وصون سمعتها وشرفها منذ نعومة أظفاره، ويتمتع الذكر الأكبر سنّاً بالمركز السيادي في حالات غياب الجد أو الأب، فيخضع بذلك له الجميع ويمثل لأوامره ورغبته⁽¹¹⁾، كما تتأسس

ذات التنشئة على المفاضلة بين الذكر والأنثى، يفرض على هذه الأخيرة قيم الطاعة والحياء؛ إذ من العيب أن يعلو صوتها أو أن تُسمع ضحكاتها، كما لا يسمح لها التعبير عن رأيها أو حاجاتها، ويُحرم عليها السعي لتحقيق طموحاتها الفردية لتجنب القيل والقال والشك والتشكيك في أهليتها للزواج، ومن شأن هذه التنشئة أن تطبع الأسرة والمجتمع بسمات النظام الأبوي، وترسخ للسيطرة الذكورية، حتى تبدو للجميع أنّ هذا التقسيمات الاعتبارية لبنية الفضاء والدور الطبيعية وبديهية، والنظام الاجتماعي برمته يشغل بصورة آلية ورمزية للمصادقة على الهيمنة الذكورية⁽¹²⁾.

فترى زردومي أنّ سلطة الأب من مسلمات الأسرة الجزائرية التقليدية، فهي سلطة مطلقة وغير مشروطة، ولا يناقشه فيها أحد، إذ بمجرد وصول خبر قدومه ومقرته من بيته، تحفت كلّ الأصوات، ويخيم الصمت على أجواء المنزل، ويستعد الجميع لتنفيذ رغباته، وتسرع الزوجة إلى تحضير الطعام دون أن يتلفظ بأية كلمة⁽¹³⁾، وهو ما يجعل العلاقات بين أفراد هذه الأسر تتسم بالفتور، مقابل تضخيم المبادئ الأسرية الموروثة، والإشادة بها باعتبارها مرجعاً للحكم على أي سلوك.

وارتكازاً على مبدأ النقاء الأخلاقي والجسدي للأنثى تتشكل حواجز سميكة بين الجنسين، فيتم الفصل بينهما حتى أثناء تناول الوجبات الغذائية، ويتحفظ الأخ في علاقته بأخته⁽¹⁴⁾، ولا يجتمع الرجل بالنساء البالغات، ولا يتحدث إليهن، كما أنّ المرأة تتخذ موقفاً متحفظاً من الرجل، وتُرى على إعداد الطعام وغسل الأواني وتنظيف البيت، وحلب المواشي، وهي أعمال لا يحق للرجل القيام بها، أو حتى مساعدة المرأة فيها، لأنّ مهمته مقتصرة على جلب قوت عياله بالعمل خارج البيت⁽¹⁵⁾.

وتفرض بذلك هذه التنشئة على الجميع الخضوع لسلطة الأب وتنفيذ أوامره، والتزام الصمت في حضوره تعبيراً عن الاحترام، كما أن الخوف منه يخلق له المهابة، ويُبعد المسافات الفاصلة بينه وبين أفراد أسرته، وباستعماله العنف اللفظي والجسدي يحافظ الأب على سلطته، ويعبّر عن فحولته ورجولته⁽¹⁶⁾، "فيرتعد" منه الجميع، حتى أنّ الزوجة لا تتجرأ في الإدلاء برأيها أمام زوجها إلاّ أثناء الفترة المسائية وعلى انفراد به وفي غرفة النوم فقط⁽¹⁷⁾.

ومن شأن هذه الصورة الرمزية للذكر أن تجعل ولادته في أي أسرة جزائرية تقليدية حدثاً هاماً، يُستقبل بالزغاريد تعبيراً لمشاعر الفرحة والبهجة، ولا تتوقف المفاضلة بين الذكر والأنثى فحسب، بل يضع سكان منطقة القبائل مثلاً تراتباً بين من يُسمون بفئة أبناء الرجال، وصنف أبناء الأرامل، حيث يُشك في قدرة الصنف الأخير على بعض الأعمال الرجولية، نتيجة تنشئتهم من طرف المرأة فقط، وتبادر بعض الأسر إلى فصل اليتامى عن أمهاتهم بعد تجاوزهم سن الطفولة، نتيجة الاعتقادات السائدة بوجوب إزالة الحصّة التنشئية الأنثوية من أي ذكر وفصله عن روابط التعلق بأمه حتى تُمحي آثارها تماماً، وذلك بممارسات طقوسية تأهلية، فلا يُخلّق شعر الصبي لأوّل مرة، إلاّ إن

كان مستعدًا للختان، كشكلٍ من أشكال التعبير عن عبوره ووصوله إلى عتبة العالم الذكوري، وفصله عن روابط التعلق بأمه⁽¹⁸⁾.

وحينما يبلغ الصبي ما بين السادسة والعاشرة من العمر، يُحظَر للدخول إلى السوق لأول مرة، فيُفرض عليه القيام بممارسات رمزية تعبر عن التّرجل وإزالة آثار التأنيث المتبقية Déféminisation وإعلانه لرجولته بوضع أمّه لبيضة في طاقية برنوسه، وتغطية رأسه بحزام من حرير، وحمله لخنجر وقفل ومراة، وبمجرد وصوله إلى مدخل السوق يقوم الصبي بكسر البيضة، وفتح القفل تعبيرًا عن رجولته وقدرته على فض البكارة، وينظر بعد ذلك في مرآته، ثم يُمسك أبوه بيده ويرشده في السوق -رمز العالم الذكوري الحصري- مُعرِّفًا إياه بالرجال الآخرين⁽¹⁹⁾.

أما في منطقة مزاب، فيظل الولد مع أمه إلى أن يبلغ أربع أو خمس سنوات، فيقوم رب الأسرة بفعل تصفه غواشون بنادر الحدوث في المجتمعات الأخرى، حيث يأخذ معه ابنه إلى مقر عمله بإحدى مدن الشمال⁽²⁰⁾ للتعلّم والعمل معًا، وإن كان الأب مستقرًا في مزاب، فيبعثه للعمل خارج أوقات الدراسة في إحدى المتاجر بتلك المدن، وتصاحب هذه المغادرة الأولى مجموعة من الممارسات والطقوس الرمزية، فعندما يسافر أحدهم إلى بلاد بعيدة، يُحضر خليطًا به بعض الماء والحنة والجبس الأبيض فتغطس حافة عمامته به، يُسكب بعضه بين رجلي المسافر عند خروجه، ويُرمى بالبقية على مدخل البيت بعد ذلك⁽²¹⁾، كعادة تحضر فيها رمزية الماء وسيلانه، والحنة التي تحمل مدلول البهجة والفرح بعبور الناشئ إلى مرحلة الرجولة وإعلان ذلك للملأ.

ويؤدي فعل سفر الولد وظيفة تنشؤية أساسية، حيث يُفصل عن أمه لسنتين عدّة، بغية إبعاده عن أي تأثير بالعالم الأنثوي، وتعريفه بعالمه الحقيقي، وتعويدته على الصبر والمكابدة، وتكوينه على تحمّل الصعاب ومواجهتها، وقد لا يختلف هذا الفعل عن رمزية إدخال الولد السوق لأول مرة ومصافحته للرجال في إبراز تميّزه وتفوقه وتحصين وجاهته باحتلاله الموقع الحيوي في النسق الأسري والمجتمعي.

ومقابل هذا التمجيد للذكورة يُحط من مكانة الأنوثة، وتنتشر المعتقدات الخرافية التي تبخس من شأن المرأة، وتعتبرها مصدر كل شرّ وبلية تلحق بالرجل وأسرته، وهو ما يتم تطبيعته عبر تداول العديد من الأمثال الشعبية الجزائرية على غرار:

- "المزايكي السجادة ما تننظف غير بلخبيط": ما يعني أنّ المرأة لا تتوافق مع الصورة النمطية التي يرسمها حولها المجتمع التقليدي، إلّا بالضرب.

- "الحيز امرا، والشّر امرا": وهو ما يعبر عن الدور الحاسم للمرأة في التأثير على سلوك الرجل وحالته الاجتماعية، ويُستعمل للحذر منها ومن رأيها وتمحيصه جيدًا.

- "امْرَأَ تَعْيِيكَ وَاْمْرَأَ تَعْلِيكَ": بمعنى أنّ المرأة هي سبب شقاء الرجل، كما يمكنها أن تكون وراء سعادته وتحقيقه لأمنيّاته، ويؤظف للحرص الشديد في اختيار الزوجة.
- "الْمَرْأَ اللَّيِّ تَطُوفُ عَمَرُهَا مَا تَغْرُلُ صُوفُ": المرأة التي تظل تجوب الشوارع متنقلةً من مكانٍ إلى آخر لا تقوم بمهامها المنزلية، وهو تعبيرٌ عن ضرورة تقييد المرأة في بيتها.
- "اللَّيِّ عَيْنُو فِي لَعْدَابٍ يَخَالُطُ النِّسَاءَ وَلَكَلَابُ": تشاؤماً بمصاحبة النساء، لأنهن مصدر كل عذابٍ وشجارٍ وصراخٍ.
- "كَلَّ بَلِيَّةٌ سَبَابَهَا أَوْلِيَّةٌ": يُعبّر عن الاعتقاد بأنّ المرأة هي مصدر كلّ المشاكل.
- "عَنْدُ بُوَهَا نُوَاخَةٌ، وَعَنْدُ النَّاسِ شَطَاخَةٌ": كناية عن خداع المرأة ونفاقها، فقد تبدو حزينة وكئيبة عند أهلها، وبمجرد خروجها إلى العالم الخارجي تنقلب إلى حالات السرور والبهجة.
- "اللَّيِّ يَبْغِي هُرَاجَ يَكْثَرُ مِنَ النِّسَاءِ وَالذُّجَاجِ": تعبيرٌ عن ضوضاء وصخب النساء، ومشاكلهن التي لا تنتهي.
- "إِذَا خَلَفْتُ مَرَأً بَاتَ قَاعَدٌ وَدَايِرُ الْعَسَةِ": يعبر هذا المثل الشعبي عن الروح الانتقامية الشرسة للمرأة.
- "كَيْدُ النِّسَاءِ مَا يَتَنَسَّى": يشير إلى شدة مكر النساء وخداعهن.
- "لَا تَأْمَنُ فِي شَمْسِ الشِّتَاءِ وَلَوْ صَحَاتٍ وَلَا تَأْمَنُ فِي لَمْرَأٍ وَلَوْ كَانَ صَلَاةً": كناية عن سرعة قلب مزاج المرأة، وعدم الثقة فيها حتى وإن أظهرت تدينها.
- وبما أنّ المجتمع الجزائري كان يقدّس إلى حدٍ بعيد تقاليد أسلافه وقيمهم الثقافية ويعتني بتراثهم الشفوي⁽²²⁾ وينقله عبر الأجيال ليشكل به أساس التنشئة الاجتماعية، ومحور أحكامه المعيارية، فمن شأن هذه الأمثال الشعبية وغيرها أن تكون رصيّدًا ثقافيًا معبرًا عن انتصار الثقافة الذكورية في المجتمع الجزائري التقليدي، ومشروعًا لدونية المرأة، ومبررًا لكل سلوكٍ إقصائي لها من الحياة الاجتماعية، حتى يُوصم إنجاب الأنثى في الأسر بالعيّب والعار، كما تعبّر عن ذلك بعض النصوص الأدبية المترجمة لآسيا جبار* ومحمد ديب** ومولود فرعون*** وغيرهم، وتُصاب بذلك تلك الأسر بالخبية، وتفرض على البنت كلّ أشكال القمع، والحرمان من التعليم، والقسوة في التعامل والصرامة في التربيّة لتطبيعها على التّحمل والطّاعة، وتُمنع من اللّعب مع الذكور، ولفت الأنظار بعلو صوتها تمثلاً لمعاني الشرف والحياء والحشمة والحرمة، وتُكلّف بخدمة أشقائها الصّغار، والاعتناء بهم وحراستهم⁽²³⁾، وتكتسب البنت بالمحاكاة اللاواعية قدرًا من الطاعة العلنية، والخضوع، والتقييد بأساليب محدّدة في سيرها وحديثها، ونظرها، والالتزام بالانحدار والتذلل والطّاعة⁽²⁴⁾ تعبيرًا عن استعدادها للامتثال لكل الأوامر.

كما يُفرض عليها تعلّم الأعمال المنزلية كالطبخ والخياطة والطرز والحياكة، وإتقانها وهي لا تزال طفلة، بالإضافة إلى تربية الدجاج وإطعام المواشي...، ثم تُزوّج في سن مبكرة جدًا لأنّ زواجها سترة وحماية لها، وعادةً ما تُجبر على الزواج من ابن عمّها، وإن تعدّت سنّ زواج قريباتها لحقتها كل نعوت الإهانة والاحتقار بوصفها بـ"البائرة"، وحينها لا يتوانى الأهل في إرغامها الزواج برجل في السنتين أو السبعين من العمر.

وكشكل آخر من أشكال تهميش المرأة وإقصائها؛ نعته بـ"الخُرمة"، تذرّعًا بظروف الغزو والاستبداد التي كانت تستوجب إخفاءها عن الأنظار وحمايتها وصونها كما تُصان النفائس، غير أنّ هذه العبارة لا تزال متداولة رغم تغيّر الظروف السابقة، ما يدل على ربط هذه اللفظة بمعاني الحجب والتقيد والربط والإقصاء مخافة خروجها إلى العراء الاجتماعي، ولا يختلف الأمر كثيرًا عندما شاع استعمال لفظ "الولية" الذي يحيل إلى أحقية فرض الرجل على المرأة أنواعًا من الكفالة والرعاية⁽²⁵⁾.

ولعل لحالة البؤس والفقر التي كانت سائدة حينها على أغلب الأسر الجزائرية دور في مسألة تركز السلطة بيد الذكر وقبول الأنثى بدورها التابع والخاضع في هذه الفترة، كما أنّ احتمال تجاوز عدد الإناث لعدد الذكور في المجتمع الجزائري قد يكون مبررًا لتمجيد الذكر، واعتباره مصدر فخر للأسرة، مقابل احتقار الأنثى، إذ يذكر آجرون على سبيل المثال أنّ الأسرة الجزائرية قد فقدت عددًا كبيرًا من أبنائها، نتيجة لتجنيد السلطات الاستعمارية لشبابها في صفوفها، وقد تمّ تجنيد 173000 عسكريًا جزائريًا سنة 1914، وسقط منهم 25000 في ساحات القتال⁽²⁶⁾، بالإضافة إلى الخسائر البشرية أثناء مختلف الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر قبل ذلك، ما يعني أن ظفر المرأة بزواج يُعدّ في حد ذاته إنجازًا في حياتها، فتقبل بكل أشكال "الذل والهوان" في سبيل محافظتها على هذا الانجاز، وتعيد إنتاج تلك الصورة النمطية الدونية للمرأة وتقررها إلى أبنائها عبر عملية التنشئة الاجتماعية.

بمعنى أنّ النساء هنّ من يساهمن بالدرجة الأولى في تكريس هذه الهيمنة، وقد يتلذّذن بفعل الخضوع لها والامتثال للامشروط لأوامر الرجل، وفي الحقيقة لا يمكن تأنيبهن على ذلك، بل إنّ جلّ ممارساتهن ما هي إلاّ نتاج البنى الموضوعية المشكّلة لإدراكاتهن واستعداداتهن المسؤولة عن تحريك فعلهن الاجتماعي، فيعتبر إذلال ذواتهن شكلًا من أشكال التعبير عن الإعجاب والاحترام والحب... الخ، ولا تكتملن بذلك، بل تناضلن لأجل إعادة إنتاج تلك الإدراكات والاستعدادات، لأنّه لا يمكن لأي سلطة رمزية أن تُمارس من دون مساهمة الفاعلين الذين تصيبيهم⁽²⁷⁾.

4 - السلطة الأسرية ومخاض التحوّلات البنيوية:

بالإضافة إلى التحوّلات الديموغرافية التي شهدتها المجتمع الجزائري، والتي اتسمت بالنمو السريع؛ بعد أن كان عدد السكّان لا يتجاوز العشر ملايين في سنة الاستقلال، تضاعف بعد عشرين سنة⁽²⁸⁾، ثم انتقل إلى حدود الواحد والثلاثين مليون نسمة في أكتوبر 2003، ليصل بعد عشر سنوات إلى عتبات الأربعين مليون نسمة، فإنّ

هذه التحولات لم تستثن لا المجالية منها، ولا القيمية، إذ أنّ المجتمع الجزائري قد ورث مجموعة من القيم التقليدية التي تعود إلى ماضيه البعيد، وهذه الأخيرة تركز أساساً على الدين والعرف باعتبارهما أهم مصادرها، غير أنّ المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الثلاثية يعرف ديناميكية متسارعة وحركية مستمرة بالرغم من كونه لا يزال متردداً إزاء تبني القيم الحداثيّة، ما يجعل منظومته القيمية تعيش حالات الأزمة Crise de valeurs، التي تعكس إمّا الصراع بين التقليدي والحديث، أو محاولات تكييف التقليدي مع المعطى الجديد، والسّياق المتحوّل.

لقد كان لهذه التحولات الأثر البالغ على الأسرة الجزائرية التقليدية، بحيث ضعفت الروابط الأسرية التقليدية، وفرضت طبيعة حياة المدينة وضيق المسكن تغيير السلطة الأبوية، وفضلّ الأبناء الانفصال عن ذويهم بمجرد زواجهم، والإقامة بجوارهم في الحي لتأمين الحصول على المساعدة اللازمة إن اقتضى الأمر ذلك من جهة، وتجنب تدخل الأهل في شؤونهم الخاصّة، ما يحقق لهم مجالاً أوسع من الحرية، ويسمح لهم بالتطلّع إلى أخذ زمام أمورهم بأنفسهم، غير أنّ العديد من الأسر الميسورة ترفض هذا الابتعاد عن فلکها، فتشيدّ بنيات ذات طوابق، تمنح لكل ابنٍ متزوج طابقاً خاصّاً به يعيش فيه مع زوجته بشكل شبه مستقل، مع أنّ الأوضاع الاقتصادية الجديدة لم تسمح لعديد الأسر الحديثة من تحقيق استقلالها السكني، مقابل فرضها دخول المرأة عالم التعلّم والشغل، بحكم اعتماد الأزواج على مواردها الخاصّة دون الاتكال على موارد أسرتهما، بالإضافة لاكتساب الأبناء لدرجة معينة من المعارف وبعض المهارات التّوعوية التي سمحت لهم بتحقيق ذواتهم والتحرّك باستقلالية نسبية⁽²⁹⁾.

وقد تأثرت حتى الجماعات المحلية في القرى بهذه النزعة الفردية بدايةً من سنوات السبعينيات، حتى فقد الضبط الاجتماعي اللارسمي بعضاً من سلطته على الشباب، الذي بدأ في فرض منطقته وتجاوز النمط الأسري الأبوي، فنتج عن ذلك تحرر العديد منهم بهروبهم نحو المدن، فانتشرت ببعض أحيائها مراكز لبيع الخمر لزبائن مجهولي الهوية، وشقق تملكها نساء غير معروفات في تلك الأحياء تستعملن مساكنهن لممارسة تجارة الجنس، حتى أصبحت ظاهرة جهل السّكان لبعضهم البعض L'anonymat منتشرة بحدة في المدن، وما زاد في تكريسها أكثر توافقها مع طبيعة النّظام الحضري⁽³⁰⁾، ما من شأنه أن يساهم في تغيير المنظومة الثقافية والقيم للـمجتمع والأسرة في الآن ذاته، وتظهر مؤشرات هذا التغير في لحظات التصادم الأسري والجواري خاصّةً.

وانطلاقاً من سنوات الثمانينيات؛ بدأت تتضح معالم تأزم البنية المجتمعية الجزائرية باستمرار تمزق الروابط الأسرية، وتطلّع الأجيال الجديدة إلى الاستقلالية، للتحرر من سلطة الكبار من جهة، وتجاوز حالات الانسداد الاجتماعي من جهة أخرى، فلم تستطع المؤسسات الاجتماعية التقليدية توقيف حراك أكتوبر الاحتجاجي، ما يؤشر إلى ما أصبح يعانيه الضبط الاجتماعي اللارسمي من تراجع وضعف، وموازة مع ذلك، بدأ دور الحركات السياسية الإسلامية في البروز لفرض أيديولوجيتها الدينية، وضبطها الاجتماعي لتعويض تراجع السلطة الأسري،

والضبط الاجتماعي للجماعات المحلية⁽³¹⁾، بخطابها الساحر الدّوني أحياناً للمرأة، والعدواني اتجاه قيم التحرر والحداثة، والذي تصادم بدوره بخطاب إعلامي مُقدّم بتقنيات تزداد إبهاماً وجذباً لفئات اجتماعية متعددة يوماً بعد يوم يدعو إلى تجاوز كل أشكال الهيمنة، والتحرر من الفكر التسلسلي الرجولي.

الأمر الذي جعل السلوك الاجتماعي للفرد الجزائري شبيهاً بما وصف به هشام شرابي المجتمع العربي، إذ هو «مجتمع مدفوع من جهة بنزعة فردية عمياء، تجعله يخرج عن المجتمع ويناقضه، ومدفوع من جهة أخرى بنزعة جماعية تجعله عاجزاً عن العيش دون الالتصاق بالجماعة والاعتماد الكلي عليها»⁽³²⁾، ويبدو أنّ هذه النزعة الفردية السلبية التي لا تقيم وزناً لمشاعر الآخرين وتسعى لتحقيق المصلحة الفردية على حساب قيم الكيان الاجتماعي وضوابطه هي نتاج ما عاناه من قمع وقهر ضمن أسرته.

ونتيجة لهذه التغيرات السوسيو ثقافية تراجعت السلطة الأبوية من موقعها السيادي، وحلت محلها مؤشرات النزعة الفردية، ووصلت في بعض الأحيان إلى مستواها الحاد، فتسببت في ارتفاع معدلات الجريمة في هذه المناطق⁽³³⁾، ويؤكد بورديو أنّ منطقة القبائل المعروفة بطابعها المحافظ قد أُلغيت فيها هي أيضاً العديد من الشروط المثالية التي يوفرها المجتمع لتكريس المركزية الذكورية، حتى خسرت هذه الهيمنة شيئاً من بدايتها، رغم دعوات التزام النظام وقبول التعليمات والتحريمات الاعتبارية المتأصلة⁽³⁴⁾.

لقد كان لعامل تحديث المجتمع الجزائري بظهور المؤسسات الاجتماعية والتنشئية على وجه الخصوص واتساع نطاقها دوراً في التأثير على وظائف الأسرة، بمزاحمتها في وظائف معينة وانتزاعها لوظائف أخرى، ولم يقتصر الأمر على الاقتصادية منها فقط بتقلص الدور الإنتاجي للأسر، وتوسع الفردية الاقتصادية التي سمحت بالتحرر من العائلة والقبيلة، وازدادت احتمالات تفجر الأطر الجماعية، بتراجع رباط القرابة أو زواله ليحل محله عامل المصلحة، بل تعدتها إلى التعليمية والتربوية والدينية والأمنية وحتى الترويجية، ونتيجة لذلك انحصرت الوظائف الأساسية للأسرة، وهذا لا يعني أنّ الأسر قد استسلمت للأمر الواقع، فتنازلت عن وظائفها، بل قد أدركت أنّ ممارسة مختلف مهامها يرتبط بشكل وطيد بالبنيات الأخرى والسياقات الاجتماعية في بعدها الإكراهي والإلزامي، غير أنّها على غرار كل البنيات تعمل على ممانعة ومقاومة كل تغيير، فتفاوض بذلك من أجل التنازل الجزئي عن بعض وظائفها بعدما كانت مكثفة بذاتها من قبل⁽³⁵⁾.

ولقد كان هذا التنازل الكلي أو الجزئي تهديداً للنظام السلطوي الأسري الأبوي، وما زاد في تراجع القدرة التأثيرية للآباء على أفراد أسرهم، هو استفادة المرأة من هذه التحولات المجتمعية، وتشجيع الدولة الجزائرية الحديثة منذ استقلالها على تعليمها بفرض إلزامية ومجانية التعليم على مجتمع وفئة متعطشة للتعلّم La soif d'apprendre.

وأمام هذا البروز الاجتماعي للأنتي، تراجعت مكانة الذكر وسلطته، لأنه لم يعد الجد ولا الأب ولا حتى الإخوة الذكور يحتكرون المعرفة، ويدعون امتلاك الحقيقة المطلقة، والتجارب الاجتماعية الضرورية لتنظيم السلوك والتعامل⁽³⁶⁾، وقد مكّن التعلّم المرأة في الاندماج في سوق العمل، وكسر قيد التبعية الاقتصادية والتحرر الاجتماعي من السيطرة والخضوع، وبرزت كقوة تفاوضية تنذر بتفكك البنية الاجتماعية الأبوي.

وفقد بذلك الأب بعضاً من سلطته الأسرية، وفرض عليه السياق المتحوّل التفاوض وعدم التشدد في معاملته لأفراد أسرته، وتغليب أسلوب الحوار في اتخاذ مختلف القرارات الأسرية، ما أدّى إلى الاستقلالية النسبية للأبناء التي سمحت لهم بالمليل نحو إنشاء العلاقات على أساس الاختيار الحرّ، كما هو الحال بالنسبة للزواج الذي يعتبره بارسونز بمثابة المفتاح البنيوي الأساسي للقرابة، والمؤثر في الأسرة الحديثة، والمرتبطة بعوامل تقسيم العمل والتخصص القائمة في المجتمع، والذي يحوّلها إلى وحدة اجتماعية متخصصة بنائياً ووظيفياً⁽³⁷⁾.

لذلك، فقد تحوّل الزواج عند العديد من الأسر الجزائرية وبخاصّة تلك التي تقطن المدن من الشأن الأسري إلى الأمر الشخصي، ومن نمطه الداخلي إلى النوع الخارجي Exogamie وهو الذي يقتضي بضرورة زواج المرأة أو الرجل من أشخاص خارج قبيلتهم أو عشيرتهم أو قريتهم أو طبقتهم الاجتماعية أو جماعتهم الدينية، فقد يكون هذا الزواج اختيارياً أو إجبارياً⁽³⁸⁾، وكأن الأمر يتعلق بكسر الحواجز وتحدد صياغة الأسس والقواعد التي بموجبها يتمحور مجال الزواج ببروز محدّدات التأهيل والمهارة والمصالح الحيوية...، مع توسع فضاءات اللقاء بين الجنسين، والتحرر الذي تفرضه الحياة في المدينة بفتح مجالات التعبير عن الرغبات المكبوتة، والتمظهرات الخفية والمتنوعة، فلم تعد المرأة الجزائرية ترى مانعاً في ما يسمى بالتخطيط الأسري تأثراً بالبرنامج الوطني الجزائري للتحكم في النمو الديموغرافي Le programme national de maitrise de la croissance démographique (PNMCD)، ونتيجة لرغبتها في تنظيم ولادتها وإقبالها على المراكز المخصصة لذلك، تزايد عددها من 346 مركز سنة 1983، إلى 2054 مركزاً في سنة 1990، قبل أن يصل إلى 2300 سنة 1992، ثم 2500 هيكل صحي مختص في المساعدة على التخطيط العائلي في سنة 1994، وقد تمّ إحصاء 50% من اللائي يستعملن مانعاً من موانع الحمل⁽³⁹⁾.

ونتيجة لبروز هذا الاهتمام الفردي، بدأت بوادر التراجع التدريجي لتأثيرات عوامل القرابة والانتماء الديني والإثني، فلم تعد ظاهرة إعلانات الزواج في مختلف وسائل الإعلام والاتصال الحديثة تلقى المقاومة والرفض المجتمعي كما كانت في بداياتها الأولى، وهو لا يعني بالضرورة أنّ النسق القرابي للأسر الجزائرية قد اضمحل وأصبحت هذه الأخيرة شبيهة بالنمط الأسري الأوروبي، بل لا تزال الروابط القرابية وعلاقات الجيرة ترتبط بقيم اجتماعية ودينية رغم معاصرتها للتطور الصناعي والتكنولوجي، وتوجه الفعل الاجتماعي نحو التمدن، ويتجلى ذلك من خلال تبادل الزيارات في المناسبات المختلفة كالأعراس والأعياد والختان...، غير أنّها لم تعد إجبارية، بل أضحت تشبه إلى حدٍ

ما علاقات الصداقة، بحيث أنّها أصبحت تقوم على الاختيار الواعي، والميل الوجداني، لم تعد مجرد انعكاس للرباط الدّموي وعلاقات المصاهرة⁽⁴⁰⁾.

ورغم سن الدولة الجزائرية لمجموعة من المواد القانونية التي تسمح للمرأة بالتعلّم والعمل والمشاركة التنموية...، إلاّ أنّه لم يكن من السّهل تجاوز بنية المجتمع الجزائري التقليدية، بهذه الترسّانة من القوانين، ولا ضمان حقوق المرأة السياسية كمواطنة كاملة، ما لم يتفكك النّظام الأسري الأبوي بهيمته الذكورية، وهو ما جعل الباحثة هيلين فاندفلد Helène Vandeveldة تعتقد أنّ المجتمع الجزائري أصبح يتأرجح بين أسطورتين:

✓ أسطورة تحرير المرأة بالعمل المهني، لأنّ اليد العاملة النسائية لا تزال نسبها ضئيلة مقارنةً بعددهن، كما أنّ الأعمال المؤكّلة لهن ليست من اختيارهن، وأغلبهن أرغمن على عملٍ زاد من سلب حريتهن المتبقية، وحينما يصبح العمل المهني ملازمًا للواجبات المنزلية، فلن تفلت المرأة من مضاعفة جهودها، وعودتها إلى استبعادٍ جديد، كما أنّ النساء العاملات في أغلبهن تتراوح أعمارهن ما بين 18 و24 سنة، وقسم كبير منهن سيتركن العمل حينما يتزوجن ويتفرغن لمنازلهن وتربية أبنائهن، لذلك فإنّ وضع المرأة العاملة لا يعدو أن يكون وضعًا مؤقتًا⁽⁴¹⁾.

✓ أسطورة المرأة المواطنة الكاملة: لأنّ القليل من النساء اللاتي يشاركن في ممارسة حقوقهن السياسية التي تمنحهن إياها النصوص القانونية، إذ من الملاحظ أنّ نسب التصويت النسائي بدأت تتراجع تدريجيًا منذ الانتخابات الأولى للمجالس الشعبية البلدية، وحالات أخرى يصوت الأب أو الأخ أو الزوج في مكانهن دون قيد قانوني يُذكر، أضف إلى ذلك أنّ الحزب بكامله في أيدي الرجال، ما يجعلهم لا يختارون سوى عددًا ضئيلاً من النساء كمرشحات، كما أنّ هناك عددًا كبيرًا من الدوائر والبلديات في القرى وحتى في المدن الهامة لا تُقدم فيها أي مرشحة إلى المجالس الانتخابية المحلية والولائية، وهو ما انعكس على التمثيل النسائي الذي يتأرجح بين 1% في المجلس الشعبي البلدي، و3,5% بالمجلس الشعبي الوطني، و1,25% في اللّجنة المركزية للحزب، وبالإضافة لمواجهة الجمعيات النسوية المختلفة عداء الرجل، إذ لا يزال محرمًا على عدد كبيرٍ من النساء الجزائريات حضور اجتماعات ولقاءات هذه الجمعيات، لاعتقاد المجتمع أنّ المبادلات النسائية مضرّة بنظامه الاجتماعي، لذلك لا يمكن اعتبار الجزائريات مواطنات لأنّ مشاركتهن في حياة البلاد لا تزال محرمة عمليًا⁽⁴²⁾.

يبدو أنّ رأي الباحثة هيلين فاندفلد لا يزال صائبًا في بعض جزئياته رغم مرور أزيد من أربعة وثلاثين عامًا، شهدت توسعًا نسبيًا للمشاركة النسائية في المجال السياسي، وتأسيس أحزاب ذات قيادة نسائية، وترشح إحداهن لمنصب رئيس الجمهورية سنة 2004، وتأثر بعض النساء الجزائريات بالحركات النسوية العالمية كباقي نساء العالم، ومطالباتها برفض النّظام الاجتماعي القائم على الأسس السلطوية، والتحرر من الذكورية المهيمنة، وتسيير شؤونهن

بأنفسهن، وفسح المجال لهن لاقتحام المجالات الاجتماعية المتعددة، بما فيها الحياة السياسية، إلا أنها لم ينجح في تعبئة نسائية تسمح بفرض حراك اجتماعي على غرار ما شهدته بعض البلدان الأوروبية.

أضف إلى ذلك أن العلاقات الأسرية الجزائرية في عمومها لا تزال تخضع للبنية التقليدية، إذ تذكر كلودين شولي Claudine Chaulet أنّ عبارة "بنت الفميليّا" لا تزال تُطلق على الفتاة المثالية التي تتوفر على معايير الزواج التقليدي مع التركيز على صغر سنّها⁽⁴³⁾، وتظل التربية التقليدية الأبوية تشجع الأخ في تسلطه، إذ بمجرد شعوره بالضيق ينهال على أخته ضرباً وشتماً وإهانة⁽⁴⁴⁾، ما يعني أن الفتاة الجزائرية لا تزال تخضع لوالديها، وإخوتها الذكور، وللزوج، ووالديه وإخوته جميعاً، ما يجعلها إنساناً تابعاً وبدون أي إرادة حتى وإن تعلّمت وظفرت بمنصب عمل متميّز.

وكأنّ هذا الحضور الأنثوي المصّـر على إثبات وجوده لم يرق بعدّ إلى المستوى الحداثي المطلوب، إذ لا تزال أدوار المرأة تؤدي تحت مضلة الهيمنة الذكورية، التي لم تقطع حبلها السري بالبنية التقليدية الجزائرية وقيمها، وهو ما يُفسر حملات المقاومة والممانعة للتغيير، ومحاولات فرض الامتدادية الثقافية التقليدية في الوسط الريفي والحضري معاً بمبررات دينية في العديد من الأحيان، ما ترتب عن ذلك ظهور نموذج انتقالي أو تحوّلي يتموقع بين التّـمطين، كنتيجة حتمية لتلاقي عناصر ثقافية متباينة ومشاركة في توجيه مسار المجتمع الجزائري.

الخاتمة

وختاماً، يمكن القول أنّ القواعد الاجتماعية والقيم والتمثيلات المؤطرة للبنية المجتمعية الجزائرية لا تزال متمسكةً بجبل من جبال إطارها التقليدي رغم ما مسّها من تغييرات سريعة ومرتبطة بالجوانب الخارجية كالأنماط الاستهلاكية في الملبس والمسكن والأثاث...، وكأنّنا أمام حالة من عسر مرور البنية من النموذج التقليدي المحلي Communautaire إلى النموذج التعاقدى الحديث Sociétaire، أو حالة من حالات التأسيس لنموذج بنيوي جديد يسعى للمحافظة على بعض مكونات البنية التقليدية ومسايرة متطلبات التحديث والتعايش في الآن ذاته.

ونتيجة لكون النمط السلطوي الأسري لا يتم بمعزل عن البنية الاجتماعية السائدة، فقد اتخذت الأسرة الجزائرية المعاصرة أشكالاً قد تبدو نووية في ظاهرها، غير أنّها لم تقطع صلتها بأسرة التوجيه التي انحدرت منها، كما حصل مع أسرة المجتمعات الأوروبية التي تبنت الشكل النووي، وهو ما يعني تشكّل نوع جديد يختلف عن الأشكال المعروفة، بحيث تحمل هذه الأسرة مكونات النوع الحديث النووي وخصائص النوع التقليدي الممتد في الوقت نفسه، إذ بالرغم من انتقال الأبناء بعد زواجهم إلى مساكنهم الخاصة إلا أنّهم بقوا على اتصال دائم بأسرهم الأصلية التي انحدروا منها، تشاركهم في اتخاذ مختلف قراراتهم الأسرية الخاصة، ما يوحى إلى تشكّل نمط أسري سلطوي جزائري معاصر يمكن تسميته بالنمط الانتقالي على غرار النموذج البنيوي الانتقالي، والتي تعبّر إقنا عن عسر التّحول من

نط إلى نط آخر مختلف أو عن محاولات للتأقلم مع وتيرة حركية البنية المجتمعية أو عن قوة التقليد وآليات المراجعة التي لا تزال تشد الفرد الجزائري إلى الخلف.

الهوامش:

- 1 - عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي: 1960-1830، تر: عبد الله جوزيف، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص126.
- 2 - Madher Slimane, **Tradition contre développement**, édition ENAP, Alger, 1990, p35.
- 3 - Fanon Frantz, **Sociologie d'une révolution**, Maspero, Paris, 1972, p100.
- 4 - مظهر سليمان، نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية: مصدر المواجهة، دار ثالة، الجزائر، 2010، ص86.
- 5- Madher Slimane, **Op.cit**, p43.
- 6 - مظهر سليمان، مرجع سابق، ص119-120.
- 7 - قرامي أمال، الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية: دراسة جنديرية، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ص715.
- 8 - Fanon Franz, **Sociologie d'une révolution**, Maspero, Paris, 1972, p19.
- 9 - Boutefnouchet Mustapha, **La Famille Algérienne , Evolution et caractéristique récent**, société nationale d'édition et de diffusion , 2eme Ed ,Alger, p77.
- 10 - مظهر سليمان، مرجع سابق، ص79-82.
- 11- Toualbi Radia, **Les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille Algérienne**, édition ENAL, Alger, 1984, p49.
- 12 - بورديو بيار، الهيمنة الذكورية، قعفراني سلمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص27.
- 13 - Zerdoumi Nafissa, **Enfant d'hier: L'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien**, Maspero, Paris, 1970, p 168.
- 14 - Boutefnouchet Mustapha, **Op cit**, p273-274.
- 15 - Bouraoui Soukeina et Djamchid Dehnam, **Familles musulmanes et modernité**, Publisud édition, Paris, 1986, pp51-52.
- 16 - Zerdoumi Nefissa, **Op.cit**, p118.
- 17 - Boutefnouchet Mustapha, **Op cit**, p274.
- 18 - بورديو بيار، مرجع سابق، ص49.
- 19 - المرجع نفسه، ص50.
- 20 - Goichon, **La vie féminine au Mزاب: étude de sociologie musulmane**, tome 01, Librairie orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1927, p54.
- 21 - Delheure . J, **Faits et dîres du M'زاب**, édition SELAF, Paris, 1986, p91.
- 22 - Bourdieu Pierre, **La sociologie de l'Algérie**, presse Universitaire de France, Paris, 1974, p83.
- * للمزيد يُنظر: Assia Djabar, **La soif** (Roman), édition JULLIARD, Paris, 1958.
- ** للمزيد يُنظر: Mohammed Dib, **La grande maison** (Roman), édition Seuil, Paris, 1952.
- *** للمزيد يُنظر: Mouloud Feraoun, **Le fis du pauvre** (Roman), édition Seuil, Paris, 1952.
- 23 - Zerdoumi Nefissa, **Op.cit**, p34.
- 24 - بورديو بيار، مرجع سابق، ص52.
- 25 - غسبري يمينة، سيكولوجيا الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص186.

-
- 26 - أوجرون شارل رويبر، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص116.
- 27 - بورديو بيار، مرجع سابق، ص69.
- 28 - Sari Djillali, **Le poids démographie dans la tourmente algérienne**, Rapport de recherche N°01, CEPED, Paris, 1996, p03.
- 29 - Bouraoui Soukeina et Djamchid Dehnam, **Op.cit**, p51.
- 30 - Addi Lahouari, **Op.cit**, p22-23.
- 31 - **Ibid**, p23.
- 32 - شرابي هشام، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط03، بيروت، 1981، ص91.
- 33 - مانع علي، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: دراسة في علم الإجرام القانوني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص37.
- 34 - بورديو بيار، مرجع سابق، ص90.
- 35 - الخولي سناء، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، دس، الإسكندرية، ص210.
- 36 - مظهر سليمان، مرجع سابق، ص94.
- 37 - خيرى مجد الدين عمر، العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر الأردنية، الجامعة الأردنية، الأردن، 1985، ص19.
- 38 - دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع، تر: إحسان محمد حسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط02، بيروت، 1986، ص93.
- 39 - Boumghar Ammar, **Les structures prestataires de services de planification familiale: des difficultés persistantes malgré leur multiplication**, in: La société Algérienne entre population et développement: Textes d'une rencontre scientifique, Les Documents et Manuels du CEPED, N8, Paris, juillet 1998, p85.
- 40 - شكري علياء، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، د.س، ص169.
- 41 - فان فيلد هيلين، هل يجب مطاردة الأساطير؟، في: المرأة الجزائرية، تر: سليم قسطون، دار الحداثة، 1983، ص6-7-8.
- 42 - المرجع نفسه، ص11-12-13.
- 43 - Chaulet Claudine, **La terre, les frères et l'argent**, tome 01, OPU, Alger, 1987, p200.
- 44 - Zerdoumi Nafissa, **Op.cit**, p167.